

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

خطوات واسعة في مجال تنفيذ البرامج التكاملية في القطاعات العمالية والاجتماعية



وزير العمل والشؤون الاجتماعية

المساعدة الاجتماعية 8466 أسرة عام 1995 فيما بلغت الحالات المدروسة لطالبي المساعدات الاجتماعية المعادة 2857 والجديدة 486 بحثا. وبلغت بحوث التنمية الاجتماعية التي تدرس المشاكل الاجتماعية والأسرية التي تواجه الأسر في المجتمعات المحلية 3780 بحثا.

(3) برامج التوعية الثقافية الغذائية الاسرية الصحية: بالتنسيق والتعاون مع قسم التثقيف الصحي بالمرکز الصحية والجمعيات الاهلية والمؤسسات الحكومية يتم تنفيذ مجموعة من البرامج الصحية والغذائية والثقافية والاسرية في المراكز الاجتماعية والجمعيات المحلية مستفيد منها المتدربات والدارسات بالمراكز وقد بلغ عدد البرامج المنفذة 176 برنامجا.

ثانيا: في مجال المرأة وشؤون الاسرة:
(1) تنفيذ عدد من المشروعات والبرامج الاسرية والاجتماعية بالتعاون مع الجمعيات الاهلية.

(2) القيام بزيارات للحضانات واعاد التقارير اللازمة حول سير العمل فيها واعطاء (4) تراخيص جديدة لها.

(3) الاعاد المؤتمر المرأة العالمي في كين.

(4) اعداد تقرير حول تكريم الاسر المثالية في مركز مدينة حمد الاجتماعي.

(5) اعداد استراتيجيه مستقبلية عن الاسرة بالتعاون مع اللجنة الوطنية للسنة الدولية للأسرة.

(6) المشاركة في اعداد التقرير الوطني المقدم لمؤتمر المرأة العالمي الرابع.

ثالثا: في مجال الجمعيات الاهلية والتعاونية:
جمعيات تعاونية تعددت محاولاتها كالتالي:
(1) 12 استهلاكية 1 زراعة 5 للتوفير والتسليف 1 للصيد 1 لتربية الدواجن.

وتشراف الإدارة من خلال قسم الجمعيات الاهلية والتعاونية على 5 جمعيات نسائية 1 جمعية خيرية 12 جمعية اجتماعية 2 جمعية اجتماعية تربية 3 جمعيات اسلامية 21 جمعية مهنية 26 جمعية اجنبية 23 ناديا اجنبيا 20 جمعية تعاونية 8 جمعيات معاهد وكنايس 41 صندوقا خيرية.

وقاصدرت الإدارة دليل الجمعيات الاهلية والتعاونية لعام 1995 كما اصدرت كتيبا يتضمن قانون الجمعيات الاهلية والاندية الاجتماعية.

وقد خصصت الوزارة هذا العام مبلغ 50 ألف دينار كمساعدة للجمعيات الاهلية والنسائية استفادت منها (19) جمعية.

رياض الأطفال:
توجد بالمرکز الاجتماعية 7 رياض اطفال تابعة لاشراف عدد من الجمعيات الاهلية ويبلغ عدد الفصول بها 43 فصلا ومسجل بها 700 طفل لعام 96/95.

المعارض والمهرجانات:
شاركت المرکز الاجتماعية خلال عام 1995 في الاحتفال بيوم المرأة العالمي ويوم الاسرة ويوم الصحة العالمي ويوم محو الامية العربي.

كذلك اقامت معرض الاسر المتحدثة بمناسبة عيد الاضحى المبارك في كل من مركز النمامة الاجتماعي ومركز مدينة عيسى الاجتماعي كما شاركت في معرض «صنع في البحرين».

ادارة تنمية القوى العاملة

تتبنى ادارة تنمية القوى العاملة استراتيجية تركز على خلق قوة ورشيرة وطنية عاملة تستطيع القيام بمتطلبات سوق العمل الانية والمستقبلية وتشكل بنية اساسية وعمامة للاقتصاد الوطني ونهضة للاقتصاد نحو التطور والابداع وذلك من خلال برامج التدريب المتخلفة التي يوفرها المجلس الاعلى للشؤون الاجتماعية للمرحلة الابتدائية والثانوية والمتابعة ومظلة الوزارة ومتابعة الادارة.

ان السياسة العامة للوزارة تقوم على اساس ان التدريب هو مسئولية المنشأة الا انها لاتعفي نفسها من المسئولية في حالة عدم تمكن المنشأة من القيام بالتدريب حسب ما هو مطلوب. واتلاقا من هذا المبدأ تترك كل منشأة يعمل بها 100 عامل فاكثر بتدريب 5% على الاقل من عمالها البحرينيين

لأصحاب الاعمال لتنمية العلاقات الطيبة مع عمالهم عن طريق الوقوف على ارائهم في المشاكل العمالية.

ادارة الرعاية والتأهيل الاجتماعي

تقوم ادارة الرعاية والتأهيل الاجتماعي بالعمل على تقديم مختلف الخدمات التأهيلية والرعاية للمستمنين من الجنسين وخدمة الاطفال ذوي الظروف الخاصة (اليتام ومجهولو الابوين ومتصدع الاسر) كما تقوم بدراسة حالات الاحداث المرعنين لانصراف والتي ترد من قبل قسم الشرطة النسائية بوزارة الداخلية وتعمل الادارة على تقديم الخدمات الرعاية والتأهيلية للمعوقين سواء ذوي الاعاقة البسيطة والمتوسطة والشديدة والاعاقة السمعية والشلل الدماغي اضافة الى الاعاقة المزوجة.

ادارة التنمية الاجتماعية تتولى ادارة التنمية الاجتماعية تنفيذ برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية المتصلة بالمواطنين والتي تهدف الى تزويد افراد والجمعيات المحلية بمتطلبات الاسهام في التنمية الاجتماعية والتنسيق بين مختلف الجهود الحكومية والاهلية. وتمثلت انجازات الادارة خلال الفترة من يناير حتى اكتوبر 1995م في التالي:

أولا: برامج خدمات المراكز الاجتماعية:
(1) الرائدات الحليات: يهدف هذا المشروع الى تطوير قدرات وامكانيات القيادات النسائية الاجتماعية المحلية لتكون حلقة اتصال بين المستفيدين من خدمات الوزارة والهيئات المحلية ويضم المشروع حاليا 28 رائدة محلية من مختلف مناطق البحرين يعملن على مساعدة المراكز الاجتماعية في نشر التوعية الاسرية وحصر الاسر المحتاجة.

وقد بلغ عدد الزيارات التي قامت بها الرائدات الحليات للمساعدات المحلية 175 زيارة تم فيها تقديم مختلف انواع الخدمات الاجتماعية للاسرة بالجمعيات المحلية.

(ب) مشاغل التفصيل والخياطة: يتم خلال هذه المشاغل تعليم الفتيات والسيدات فن التفصيل والخياطة والعمال الابرية وذلك بهدف تطوير مهارات المرأة وتوفير حرفة ناعمة لها. وتخرج هذا العام 272 خريجة ليلعب عدد المتخرجات من المشروع منذ انطلاقتها في عام 1975 وحتى 1995 (5894) سيدة وفتاة.

(ج) الوحدات الانتاجية: تسعى هذه الوحدات لتوفير فرص العمل والدخل المناسب لعدد من المتدربات على اعمال التفصيل والخياطة ويعمل بالمشروع حاليا 38 فتاة وسيدة موزعات على الوحدات الانتاجية في المراكز الاجتماعية بالبحرق والنمامة ومدينة عيسى والرفاع وتم من خلال هذا المشروع اعداد المعارض البائنة والموسمية الداخلية والخارجية والمدارس الحكومية والخاصة بكافة المنتجات من الملابس.

(د) مشروع الحرف اليدوية: يهدف هذا المشروع الى تدريب الفتيات والسيدات على بعض الاشغال والحرف اليدوية التقليدية وقد استفادت من هذا المشروع خلال هذا العام 185 خريجة ويبلغ عدد المتخرجات من هذا المشروع منذ عام 1981 وحتى نهاية اكتوبر 1995 (1840) خريجة ويتم التسجيل لقبول دفعات جديدة لدورات الحرف اليدوية بالمراكز الاجتماعية كما يتضمن هذا المشروع تنفيذ دورات تدريبية مستمرة طوال العام ودورات اخرى لطالبات المدارس في العطلات الصيفية للمرحلتين الاعدادية والثانوية وقد تم تدريب 295 طالبة عام 1995 كما يتم عمل برامج توعية اسرية وصحية وزيارات ترفيحية وتعليمية للطالبات مختلف مناطق البحرين.

(هـ) فصول تعليم الكبار الصباحية: بالتعاون والتنسيق مع ادارة تعليم الكبار بوزارة التربية والتعليم تم فتح فصول نحو امنية صباحية في بعض المراكز الاجتماعية لرفع المستوى التعليمي للمرأة الاعدادية والثانوية وبالاشراف والمتابعة واعمال هذه الفصول وبلغ عدد الخريجات للعام الدراسي 94/95 (31) دارسة وعدد الدارسات لعام 96/95 (22) نارس في مركز سفرة الاجتماعي.

(و) المساعدات الاجتماعية: بالتعاون مع قسم المساعدات الاجتماعية يتم توزيع المساعدات الاجتماعية من خلال المراكز الاجتماعية السبعة على الاسر المحتاجة في المجتمعات المحلية التابعة لهذه المراكز. وبلغ عدد الاسر المستفيدة من

تولي وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تنفيذ سياستها العمالية والاجتماعية جل اهتمامها وتسخر لها كافة الامكانيات المادية والفنية المتاحة للتغلب على كل ما يواجه تطوير هذين القطاعين من مشكلات ومعوقات.

ولقد خطت الوزارة خطوات واسعة في مجال تنفيذ السياسات والبرامج التكاملية في القطاعات العمالية والاجتماعية. ففي مجال العمل قامت بتحديث وتطوير الوضع والانتظمة العمالية التي تنظم العلاقة بين اصحاب العمل والعمالين كما سعت الى توظيف اعداد كبيرة من الباحثين عن عمل من البحرينيين وذلك بقصد الوصول الى مراحل الانتقاء من العمالة الوطنية والحد من الاعتماد على العمالة الوافدة تحقيقا لسياسة الحرسنة. كما ان التطوير شمل مجالات التفتيش العمالي لضبط المخالفات والحد من استيراد العمالة المفتوحة اضافة الى الحرص على تأمين قواعد السلامة المهنية سواء في المصانع أو في مواقع العمل.

وفي مجال التدريب وتنمية القوى العاملة سخرت الوزارة كافة الامكانيات المادية والفنية لتدريب القوى العاملة البحرينية والباحثين بالدورات التدريبية المتخصصة سواء في الداخل أو في الخارج وفق أحدث طرق التدريب الفني المتطورة. كما وضعت الوزارة الخطط لاستحداث ورش التدريب وزيوتها بالاجهزة والات الحديثة والمطوطة لمعهد البحرين للتدريب لتحقيق هذا الغرض.

اما في المجال الاجتماعي فقد وضعت الوزارة برامجها بهدف الارتقاء بالخدمات الاجتماعية المقدمة الى الاسر والافراد في مراتب افضل وقد تم في هذا الشأن تطوير توعية البحوث والدراسات التي تعنى بالقضايا الاجتماعية والعمالية وبحوث دراسة الحالات المرتبطة باجراءات منح المساعدات الاجتماعية للاسر المحتاجة. كما امتد التطوير ليشمل برامج التنمية الاجتماعية للأسرة والمرأة والدورات التدريبية والخدمات الانتاجية لرفع المستوى المعيشي للاسر من خلال برامج المراكز الاجتماعية اضافة الى دعم النشاط التعاوني وتشجيع اشكال الحركة التعاونية. كما شهدت البرامج العريضة والتأهيلية تطورا مماثلا في المراكز ودور التأهيل التي تقدم الخدمات المناسبة لذوي العجز من الأطفال والشباب ويكسر السن لتوفير متطلبات هذه الفئات وجعلها فئات فاعلة في المجتمع.

وقد حرصت الوزارة في جميع خطواتها على تطوير برامجها وخططها ووضع اللوائح والنظم التي تحكم عملها على التنسيق والتعاون مع القطاعات التجارية والاجتماعية والعمالية سواء في داخل البحرين أو على المستوى الخارجي مع باقي دول الخليج العربية أو على المستويين العربي والدولي.

شؤون العمل

تسعى ادارات العمل بالوزارة الى المحافظة على مستوى الاستخدام الكامل للقوى العاملة الوطنية وذلك بتوفير فرص الملائمة لطالبي العمل على النحو الذي يغطي حق العمل المستمر والمجزى لكل مواطن. كما تعمل الادارات على ضمان توفير قوة العمل الوطنية واللائمة لتنفيذ مشروعات التنمية واتخاذ الاجراءات اللازمة لعدم لاحتمال اللجوء الى العمالة الوافدة. كما تولي الادارات اهمية خاصة لاستقرار علاقات العمل بين العمال واصحاب الاعمال وذلك بتبنيج اسباب المنازعات العمالية والعمل على تسويتها بالطرق الودية وضمان توفير ظروف العمل الملائمة وشروطه المعادلة من خلال برامج التفتيش العمالي على المنشآت المختلفة وتبديل الادارات كل جهودها لتنفيذ الاحتياطات اللازمة لمنع اصابات العمل وحصرها في احدث حد مستطاع بما يحقق المحافظة على القوى البشرية وزيادة الكفاءة الابدائية. كما تعمل ادارات العمل على تدعيم مبدأ التعاون والتشاور بين العمال واصحاب الاعمال من خلال اللجان الاستشارية المشتركة في المنشآت المختلفة بما يحقق اعطاء العمال فرصة ابداء الراي في الامور المشتركة مع صاحب العمل خاصة ما يتعلق منها بظروف وشروط العمل واتاحة الفرصة

سوريا وفقا للمستويات التي يتم الاتفاق عليها مع الوزارة اما في حالة عجز المنشأة عن توفير خدمات التدريب المهني على النحو المطلوب للتدريب فان الوزارة تتولى من خلال المجلس الاعلى للتدريب المهني القيام بتوفير خدمات التدريب المهني على ان تؤدي المنشأة للوزارة تكاليف هذه الخدمات بواقع 1% من مجموع الاجور السنوية لعمالها البحرينيين و3% من مجموع الاجور السنوية لعمالها غير البحرينيين ويشمل نظام اشتراكات التدريب الشركات التي لديها 100 عامل فاكثر.

وتطبيقا لسياسة الوزارة تعمل الادارة على تشجيع المؤسسات المساهمة في تدريب اكبر عدد ممكن من موظفيها البحرينيين بالاستفادة من اشتراكات التدريب التي تدفعها تلك الشركات حيث يتم التدريب اما بمعهد البحرين للتدريب او بمراكز ومعاهد التدريب داخل البحرين او خارجها.

كما تولي الوزارة اهتماما كبيرا من خلال الادارة بالبرامج التدريبية التي تنفذها الشركات الكبرى لموظفيها البحرينيين وذلك بمتابعة وتقييم خطط التدريب السنوية التي تعدها تلك الشركات وتقوم ايضا بالاشراف على تدريب عدل لا يستهان به من العاطلين سواء من الدارسين بجامعة البحرين وفق نظام المنح لطلبة العوزيين أو المتدربين بمركز التطوير الوظيفي بوزارة الكهرباء والماء. هذا بالإضافة الى المتدربين على السياقة الثقيلة ممن لم يتمكنوا من اكمال تعليمهم الثانوي.

معهد البحرين للتدريب

واصل المعهد خلال عام 1995 مسيرته التدريبية حسب السياسة التي رسمها المجلس الاعلى للتدريب المهني والتي تهدف الى تلبية الاحتياجات التدريبية للمؤسسات الصناعية والتجارية والخدمية والانشائية وميلانها تزويد القوى العاملة الوطنية بالمهارات المهنية اللازمة لاداء اعمالها بأعلى كفاءة ممكنة وتدريب وتأهيل الباحثين عن العمل بما يتوافق مع احتياجات البلاد من القوى العاملة في المجالات المهنية التطبيقية والحرفية وذلك حسب قدراتهم ومستوياتهم التعليمية.

واستطاع المعهد خلال مسيرته هذه تحقيق العديد من الانجازات اهمها: الانفتاح على القطاع الصناعي والتجاري وكسب تقنيهما:

• ايمانها باهمية دور القطاع الصناعي في تحسين وتطوير العملية التدريبية وما يستتبع عنه من مضاعفة توفير فرص العمل لطلبة المعهد فقد اتخذ المعهد عدة خطوات لتوطيد وتعزيز العلاقة مع هذا القطاع الحيوي اهمها:

• دعوة رجال الصناعة واصحاب العمل لزيارة المعهد للتعرف على برامجه وامكانياته التدريبية.

• تكوين لجان مشتركة يشارك فيها رجال الصناعة وارباب الاعمال لجمع بشكل دوري مع اخصائيه المعهد لتطوير وتقييم البرامج التدريبية المقدمة.

• تدوير زيارات المسؤولين بالمعهد للمؤسسات الصناعية والتجارية والخدمية بقصد تعريفهم بالخدمات التدريبية التي يقدمها المعهد وكذلك التعرف على الاحتياجات التدريبية لهذه المؤسسات.

• وضع انسيب الاستراتيجيات التي تيسر وتعزز سبل الاتصال بالقطاع الصناعي.